مُحاضرةُ فرحات حشّاد الكاتب العام للاتّحاد التّونسي للشغل في جمعيّة طلبة شمال إفريقيا المسلمين (AEMNA) بباريس (20-12-1946)

«فرحات حشاد يُعرّفُ بمنظّمته»

إنّهُ لَشرَفٌ لي عظيمٌ حقّا أنْ أتناولَ اليوم الكلمةَ باسم الاتّحاد العامّ التّونسي للشغل، وإنّي لأشكرُ كافّةَ أعضاء الهيئة المديرة لجمعيةِ طلبة شمال إفْريقيا المسلمينَ وخاصّةَ رئيسها الشّابُّ النشيط للحفاوةِ التي خصّوني بها وللفُرصة التي أتاحوها لي لِأُحدّثكم هذا المساء عن منظّمتنا النّقابيّة العتيدةِ وعن الدّوْرِ الذي تقوم به منذ تأسيسها في الحركة النّقابيّة التّونسيّة.

حقّاً إنّ الشّؤونَ النّقابية بالنّسبة لِلكثيرينَ منكم ما تزالُ مجهولةً لأنّها تتعلّقُ بميْدانٍ غير معهودٍ لديْكُمْ هو ميْدانُ العملِ الفكريّ واليدويّ، وَأعْني ميدانَ الأجْرِ. وَلكنّ الشّؤونَ النّقابيّة هذه تتطلّع لِتكون إحدى الدّعائمِ الأصيلة التي ترْتكزُ عليها حياة الشّعوبِ الاجتماعيّة.

وفعلا فإنّ ميدانَ النّشاطِ النّقابيّ بعد الانْتفاضاتِ التي عرَفتْها الحركةُ النّقابيّةُ من يوم أنْ برزتْ للوجود وخِلالَ مُدّةِ الكفاح الطويلةِ الحافلةِ بشديد الحوادثِ وداميها التي اصطبغَ بها انْتشارُها، يتطلّعُ إلى مزيدٍ من الشّمول والتّغَلْغُلِ في حياة البلدان المتمتّعة بثمار التّقدُّم والرّقيّ.

فالحركةُ النّقابيّةُ العالميّةُ، بعد ما طَبَعتْ بطابعها حياةَ الشّعوبِ الاجتماعيّة في كلّ مكان وَتمكّنت من وُلوجه، تتقدّمُ بخُطًى شاسعةٍ. فهي تُواجهُ الميْدانَ الاقْتصاديّ، وتُحاولُ فكّ الشّعوبِ من رِبقةِ التّجمّعاتِ الكَبيرةِ المُحتكِرةِ

للاقتصاد العالمي. وسيكون الكفاح في هذا الميدان أشد. وإن الحركة النقابية ستخرج منه منتصرة لا محالة.

ومهما كانت سعة ميداني الاقتصاد والاجتماع، ومهما تشعبت مشاكلهما وتعددت الصعوبات الناتجة عنهما لا يصلان إلى شغل كامل انتباه الحركة النقابية التي تزداد حيويتها بسرعة والتي قد يخرج اندفاعها السيل من مجراه.

فالحركة النقابية في أي بلاد العالم وفي أي مكان تمكنت منه، تهتم اهتمامًا متزايدًا بكل ما له علاقة بالتقدم الاجتماعي، والنمو الطبيعي للأسرة، وصحة ومستقبل الشباب، وتربية الطبقات الشعبية في جميع الميادين. وبعبارة أخرى تعير كل الشكاوي أذنا صاغية، وتعبر عن كل غضب، وهي المعبر الصادق عن رغائب الطبقات الكادحة الحية في البلاد، تسهر على مصالحها الحاضرة وتهيئ لها المستقبل.

فالحركة النقابية اليوم لم تعد مقتصرة حينئذ على تلك المطالبة بتحقيق الرغائب التي أخذت على نفسها القيام بها أول الأمر وحين كان عليها أن تتسرب ببطء وفق خطة منظمة، بل إن تمكن جذورها يجعلها قادرة على القيام بكامل دورها في سبيل خير المجتمع ورفاهيته.

ومن أجل هذا ترون النقابيين في كل البلدان يتبوؤون مقاعدهم في طليعة كل حركة تقدمية، وهي في مقدمة كل عمل يهدف إلى ضمان الاستقلال الوطني والحرية لبلادهم. ومن أجل هذا تألب النقابيون في العالم للتشهير أولا وللإطاحة ثانيا بكل أنواع الديكتاتورية والاستبداد وبكل ألوان وأشكال الاستعمار التي قامت أو ما تزال قائمة في بعض بلاد الدنيا.

إنّ النّدْوةَ النّقابيّةَ العالميّةَ الواقعةَ في لُنْدُنْ في 6 فيفري 1945 قطعتْ على نَفْسِها عَهْدًا إزاءَ هذا بأنْ تُكافحَ وتُقاومَ لإبادةِ واسْتِئْصالِ نَزْعةِ اسْتِعْبادِ البَشَريّةِ.

وَمِنْ أجْلِ هذا، يا إخواني الأعِزّاء، لا يُمْكِنُ أنْ تَبقَى الحركةُ النّقابيّةُ حركةً غَريبةً عنكم، وَمِنْ أجْلِ هذا يَجِبُ أن تُعْتَبَرَ حَرَكتُنا النّقابيّةُ التّونسيّةُ مِنْ أكْبَرِ أسْبابِ تفاؤُلِ بِلادِنا. وَمُساهمةُ اتّحادِنا الفِعْليّةُ في الإضْرابِ العامّ الواقعِ في 30 أوت الأخيرِ عُنْوانٌ له مَعْناهُ في تحقيقِ تلكَ الرّسالة.

وإنّي أخْشَى إنْ أرَدْتُ أنْ أسْتعرِضَ لكم هُنا تاريخَ الحركةِ النّقابيّةِ التّونسيّةِ أنْ يكونَ في رَغْبتي هذه استغلالٌ لِأوْقاتِكم الثّمينةِ بَيْنَما تُمثّلُ بعضُ السّاعاتِ التي يُنْفِقُها مُعظمُكُمْ في العملِ قِيمةً لا تُقدَّرُ بالنّسْبةِ لِلمُسْتقبلِ، ذلك المُسْتقبلِ نَفْسِهِ الذي يقوم على ثَمَرةِ هذه السّاعاتِ مِنَ العملِ التي تَحتاجُ إليها بِلادُكم أيّما احْتِياجٍ. وَعَلَى هذا سأسْتَعْرِضُ الماضي بِسُرْعةٍ، وَإنْ كُنْتُ لا أسْتطيعُ أنْ أغْفَلَ عَنْ ذِكرِ أبي الحَرَكةِ النّقابيّةِ التّونسيّةِ وَمَنْ زرَعَ البذْرةَ الأُولى لهذه الحَرَكةِ التي نَمَتْ وكَبُرَتْ إذْ كان غَرْسُها بِيَدِ حكيمٍ، بَلْ كَيْفَ يُمْكِنُ أنْ لا أُثيرَ عَمَلَ المرحوم مَحمّد علي الحريءِ وَتَضْحِيَتَهُ الكامِلةَ مقرونًا بما نَدينُ به لَهُ من خالِصِ وعَميقِ اعْترافِنا بالجَميلِ. أجَلْ إنّهُ، بدون شكٍّ، لَواجِبٌ أكيدٌ على الكاتبِ العامّ لِلإتّحادِ العامّ التّونسيّ للشّغلِ أنْ يُمجّدَ حَياةَ مَنْ كانَ مُنْشِئَ الحرَكَةِ النّقابيّةِ بالبلادِ التّونسيّةِ وَمن كافَحَ من أجْلِ مَثَلِهِ الأعْلَى بعقيدةٍ لا تَتزَعْزَعُ وَدافَعَ عن القَضيّةِ النّقابيّةِ حتّى التّضحيةِ العُظْمَى. وإنّ اتّحادَنا العامّ الذي له أسْمَى الشّرَفِ بأنْ كَانَ وَريثَ المُنظّمةِ التي أسّسها المرحوم مَحمّد علي سَيُبَرْهِنُ كَيْفَ كانَ جديرًا بهذا التّراثِ. لقد أنْشأَ مَحمّد علي الجامعةَ العامّةَ للعُمّالِ التّونسيّينَ سنة 1924 رَغْمَ مُعارَضةِ لِيونْ جُوهُو الكاتبِ العامّ للجامعة المَرْكَزيّةِ الفرنسيّةِ، فَجابَهَ الأخْطارَ بِتَنْظيمِ الجَوْلاتِ النّقابيّةِ وَعَقْدِ الاجْتِماعاتِ

العديدة على الرّغم من عدم مشروعيتها إذ لم تحظ البلادُ التونسيةُ رسميًا بحرّية العمل والتمتّع بالحقّ النقابي إلاّ عند بروز الأمر المؤرّخ في 1 نوفمبر 1932، ولكنْ سُرعان ما تسلّطت الاضطهادات والتضييقات على محمّد علي ورفاقه.

فأمّا محمّد علي فقد نُفي خارج البلاد التونسيّة وتوفي بعيدًا عن أهله في الحجاز سنة 1928. وأمّا منظّمتُهُ فقد وقع حلُّها.

وعندما صار النشاطُ النقابيُّ حقًّا مشروعًا سنة 1932 كان بإمكان فرع الجامعة الفرنسيّة بتونس وحده أنْ ينظّم النقابات، ويعقد المؤتمرات، إذْ كانت البلادُ التونسيّةُ في الميدان النقابيّ معتبرةً تمامًا كمقاطعةٍ فرنسية، فلمْ يترعّم المكافحون التونسيّون آنذاك حركةً نقابيةً قوميةً خشيةً من أنْ يُصيبهُمْ ما أصاب المرحوم محمّد علي. واستمرّت الحالةُ غامضةً إلى جوان من سنة 1936.

وفي ظلّ الواجهة الشعبيّة عرفت الحركةُ النقابيّةُ في فرنسا نهضةً جديدةً كان لها أثرٌ في توسيع نطاق الحركة النقابيّة الجهويّة بتونس. وفي ظلّ الانفراج الحاصل أيضًا بفضل وجود المقيم العامّ (أرمان قيون) بعد العاصفة التي أثارها سلفُهُ (بيرطون) حقّق النقابيّون التونسيون أمنيّتهم الغالية التي حافظوا عليها والمتمثّلة في إحياء الجامعة العامّة للعمّال التونسيّين التي حطّمها الاستعمار سنة 1924، فعاشتْ فترةً من الازدهار جعلتْ نفسَ وجود (س.ج.ت.) بتونس في خطر. لكنْ لم تستطع الجامعةُ القوميّةُ، بكلّ الأسف، أنْ تثبتَ في وجه القمع الوحشيّ الذي قامتْ به السلطُ الاستعماريّةُ في 9 أفريل 1938 ممّا اضطرّ منظّمتنا النقابيّة القوميّة إلى توقيف نشاطها للمرّة الثانية بينما أودع السجنَ أبرزُ مسيّريها.

ونقولُ في هذه النقطة بالذات من تاريخ حركتنا القوميّة أنّ م. أرمان قيون بالرّغم من تبوّئه منصب الإقامة العامّة بتونس في عهد الواجهة الشعبيّة

(Front Populaire) لَمْ يَكُنْ بِأَقلّ مِنْ سَلَفِهِ بِيرْطُونْ في انصِياعِهِ إلى اتّخاذِ نَفْسِ التّدابيرِ الزّجْرِيّةِ الوَحْشِيّةِ التي شاهدَتْها البلادُ التّونسيّة سنة 1934.

وَهَذا يَجْعَلُنا نَسْتَنْتِجُ فقط أنّ المُقيمَيْنِ العامّيْنِ المتعاقِبَيْنِ على البلاد التّونسيّةِ لا يَتْبَعانِ سياسةً شخصيّةً أو سياسةَ حكومتهما المركزيّة بباريس، وإنّما يَسْلُكانِ السّياسةَ المُمْلاةَ عليهما مِنْ طَرَفِ أكابرِ المُعَمِّرينَ الذين يَمْلِكون في الواقعِ جميعَ السُّلَطِ في بلادِنا.

وَنَتيجةً لهذا القَمْعِ وانْحلال جامعتِنا طَبّلَ الفرْعُ النّقابيّ الجهويُّ الفرنسيُّ بتونس وَزَمّرَ فرحًا بِتقلّصِ ظِلّ الجامعةِ التّونسيّةِ لِلعُمّال التّونسيّين، وَجعلَ يُواصلُ حياتَهُ الآمِنَةَ بدونِ مُزاحِم، واستمرّ على ذلك حتّى الحَرْبِ الأخيرة، ثُمّ حتّى الهُدْنة. ثُمّ عادتِ الجامعةُ الجِهويّةُ الفرنسيّةُ بتونس إلى سابقِ حياتِها بِمُجَرّدِ انتِهاءِ الحربِ في تونس، إذْ كانتْ في عهد فِيشِي مُنْحلّةً، وتمكّنَتْ مِن تَنظيمِ أوّلِ مؤتمرٍ لها بعد التّحريرِ في مارس 1944.

وفي هذا المؤتمرِ بالذّاتِ بَدَأَ عَزْمُ بعضِ المُكافحينَ النّقابيّينَ التّونسيّين الرّاسخُ على العمل لإحْياءِ الجامعةِ التّونسيّة للعمّال التّونسيّين للمرّةِ الثّالثةِ وَالوصول إلى تحقيقِ الهَدَفِ الذي رَمَى إليه المرحوم محمّد علي والمُتمثّلِ في – أوّلاً: إيجادِ مُنظّمةٍ قوميّةٍ مُسْتقلّةٍ عن كُلّ مُنظّمةٍ غيرِ تونسيّة، ثُمّ –ثانيًا تحقيق انخِراطِ مُنظّمتِنا في الجامعةِ النّقابية العالميّة.

وفي الأشْهرِ الأخيرةِ مِنْ سنةِ 1944 بمدينةِ صَفاقس تمّ تَكْوينُ النّقاباتِ الأولى والاتّحادِ الأوّل لِلنّقاباتِ المُستقِلّةِ وَبَعْدَ بِضْعَةِ أشْهُرٍ أُنْشِئَ اتّحادُ الشّمال بتونس. وَمكّنَتْنا المُقابَلَةُ التي تَمّتْ بيْننا وبين مُسَيّري الجامعةِ العامّةِ للمُتوظّفينَ مِنْ عَقْدِ العَزْمِ على التّوحيدِ في جميعِ الميادين بين مُنظّماتِ العملةِ والمتوظّفينَ التّونسيين بَعْدَ إدْراكٍ وَاتّحادٍ في وُجهةِ نَظَرِنا، فَعَزَمْنا على الاتّحاد. وَتمّ هذا

الاتحادُ بين نقاباتِ العمّالِ في الشمالِ والجنوبِ التونسيّين ونقابات الموظفين يوم 20 جانفي 1946. وتمَّ اندماجُ النقاباتِ المستقلّةِ في المؤتمر التأسيسيّ بالخلدونيّةِ. وهكذا برزَ الاتحادُ العامُّ التونسيُّ للشغلِ إلى الوجودِ، فكانَ المواصِلَ لحركةِ المرحوم محمّد علي النقابيّةِ والرّامي إلى نفس أهدافها. وأوّلُها قد تحقّقَ بتأسيسِ الاتحاد العامّ التونسي للشغل نفسه.

فكانَ علينا أنْ نُجابهَ في آنٍ واحدٍ جُملةً من الأعمالِ تُحتّمُ صِبغتُها الاستعجاليّةُ على القادةِ مُنتهى الحذرِ واليقظةِ. وهذه الأعمالُ هي :

أوّلاً – كان علينا باديَ ذي بدْءٍ أنْ نكوّنَ لحركتنا مذهبًا. وحركتُنا النقابيّةُ لا يمكن أنْ ترمي إلى القضاءِ على رأسِ المال مُطلقًا لأنّنا نُقدّرُ حاجةَ كُلٍّ مِنْ رأسِ المالِ والعملِ إلى صاحِبِهِ وضرورتَهُما لحياة البلاد. فكان حتمًا علينا إيجادُ طريقةٍ يتكافلُ بها العُنصُرانِ : رأسُ المالِ والعملةُ عوضَ أنْ يكونا مُتنافرَيْنِ مُتباغضَيْنِ، وذلكَ بأنْ لا يتضخّمَ رأسُ المالِ على حسابِ العملِ تضخُّمًا لا حدَّ لهُ إذْ مهْمَا كانَ العملُ يجبُ أنْ يلقى مِنَ الأجرِ العاديّ ما يكفي ويضمنُ للعاملِ حياةً كريمةً تسمحُ له بالاستفادةِ بكُلِّ خيراتِ الرُّقيّ. فاشتراكُ رأسِ المالِ والعملِ يضمنُ إذنْ ازدهارَ المشاريعِ والأعمالِ بأقصى فائدةٍ للجميعِ.

ثانيًا – إنجازُ التنظيمِ العامِّ وكانَ يقتضي الوسائلَ الماديّةَ العظيمةَ والقيامَ بجولاتٍ وعقدَ اجتماعاتٍ للدّعايةِ في كاملِ المراكزِ وتكوينَ النقاباتِ في كُلِّ فروعِ النشاطِ. وقدْ قُمْنا بهذا العملِ الجبّار بالرّغمِ مِنَ الصّعوباتِ المتنوّعةِ. وقد تجاوزتْ نتائجُ جهودِنا المتواصلةِ ما كُنّا نأمَلُهُ بكثيرٍ. وفعلاً فقد تمكّنّا من تنظيمِ شبكةٍ من الاتحاداتِ الجهويّةِ والمحليّةِ تكتنفُ البلادَ التونسيّةَ يعزّزُها في كُلِّ مكانٍ مُكافحونَ من الموظّفينَ التابعين لجامعتنا العامّةِ التونسيّةِ والموزّعينَ في فروعٍ جامعيّةٍ في كُلِّ مركزٍ له أهمّيّتُهُ.

إنَّ مُنظَّمَتنا في الوقتِ الحاضِرِ تَعُدُّ ما يَزيدُ على خمسةٍ وثمانينَ ألفِ مُشْتَرِكٍ. وهذا عددٌ لم يُتَحْ لِأيِّ مُنَظَّمَةٍ نقابيّة بالبلاد التّونسيّة أنْ تفخَرَ به وَتجْمَعَهُ تحْتَ لِوائِها.

وَمُؤْتمرُنا المُقبِلُ المِئويُّ عَقْدُهُ في 25 جانفي 1947 سَيَضُمُّ مِنَ النّوّابِ عددا لم تجْمَعْ مِثْلَهُ الحركةُ النّقابيّةُ التّونسيّةُ لِحَدِّ الآن.

ثالثًا - دِراسةُ الحالةِ العامّةِ في الوقتِ الحاضِرِ من حَيْثُ ظروفُ عَيْشِ العُمّالِ وَعَمَلِهِمْ وَمِنْ حَيْثُ الأُجُورُ والبِطالةُ، وَعلائِقُ الأجراءِ وَمُسْتأجِريهِمْ والمِنَحُ العائِلِيّةُ الـــخ...

رابعا - تَرْبِيَةُ الطَّبَقَةِ الكادحةِ وَحَمْلُها على إدْراكِ مَدى صِلَةِ الحقُوقِ بالواجبات، وَمَعْنَى بَذْلِ الجُهْدِ وضرورةِ الاعْتِمادِ على قِيادةِ الحَرَكَةِ النّقابيّةِ على حَسَبِ ما تقتضيهِ الظُّرُوفُ وحاجياتُ الطَّبقةِ العُمّاليّةِ. وهذا كُلُّهُ في نِطاقِ المَصْلَحَةِ العُلْيا والعامّةِ للبلادِ - أيْ تَرْبِيَةُ الطَّبقةِ العاملةِ على التّعاوُنِ والتّساندِ بإنْشاءِ صَناديقَ لِلإسْعافِ المُتبادَلِ، التّفْكيرُ في إعْدادِ نِظامٍ اجْتِماعِيٍّ يَرْفَعُ مُسْتَوى عَيْشِ العُمّالِ المادِيِّ وَالأدبِيِّ - غَيْرِ مُسْتَوْحًى ضرورةً مِمّا وَقَعَ إنْجازُهُ لِحَدِّ الآن في بعضِ البِلاد، وإنّما يكون مُسْتَمَدًّا مِنَ القانونِ الاجْتِماعِيِّ الإسلامِيِّ كما بَيَّنّا آنِفًا وَهو المبدأُ الذي جاء به القرآن.

إنّهُ لَعَمَلٌ واسِعُ المجالِ حقًّا، وَلكِنّهُ أعْظَمُ بفائدتِهِ. وَسَنُنْجِزُهُ إلى نِهايَتِهِ السّارّةِ بالمُثابَرَةِ وَالإخْلاصِ للقضيّةِ العُمّالية. وهو عَمَلٌ مُرْهِقٌ ولكنْ سَيَتَحَمَّلُهُ جميعُ النّقابيّينَ في بِلادِنا بِصَدْرٍ رَحْبٍ إذْ يَعْلَمُونَ أنّهمْ حِينَ يَعْمَلُونَ لِفائدةِ الطَّبَقَةِ الشّغيلَةِ في الأوْقاتِ الحاضِرَةِ، يَقومونَ بِكفاحٍ مُزْدَوجٍ ضِدَّ رَأْسِ المالِ المُسْتَثْمِرِ وَضِدَّ الاسْتِعمارِ الغاشِمِ. لِذلك علَيْنا أنْ يَمُدَّ العامِلُ التّونِسِيُّ يَدَ الأُخُوّةِ إلى كافّةِ الطَّبقةِ العُمّاليّةِ المُنظَّمَةِ في العالَمِ فَطالَبْنا بالانْخِراطِ في الجامعةِ العُمّاليّةِ العالميّة.

لَكِنَّ الصُّعُوبَاتِ والمَشاكِلَ كانَتْ تَقُومُ في وَجْهِنَا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ مُنْذُ الأَشْهُرِ الأُولَى لِوُجُودِنَا كاتّحادٍ. فَحُكُومَةُ الحِمَايَةِ بالرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ تَمَكُّنِهَا من عَرْقَلَةِ تَنْظِيمِ صُفوفِنَا، تَتَجَاهَلُ وُجُودَنا، وَاتّحادَنا العامُّ، وَجامِعَتَنَا العامَّةَ للمُتَوَظِّفِين. وَاتّحاداتُنا الجِهَوِيَّةُ وَالمَحَلِّيَّةُ لاَ تَمْثِيلَ لها في المُؤَسَّساتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ وَالاقْتِصَادِيَّةِ. ولا أحدَ مِن نُوّابِنا يُمَثِّلُ جُموعَ مُنْخَرِطِينا في المناقشاتِ التي تَهُمُّ مَصِيرَ عُمَّالنا. وَظَلَّتْ تقارِيرُنَا العديدةُ الموجَّهَةُ إلى الإدارةِ بدون جواب.

فَوَجَبَ علينا وَالحالَةُ تلك، أَنْ نَلْجَأَ إلى الإضرابِ العامِّ في 18 جوان بصفاقس والقيام بمظاهراتٍ جبّارةٍ في كاملِ المدن الكبيرة بالبلاد التونسيّة لِحَمْلِ السُّلَطِ على تَمْكِينِ إخْوَانِنا مِنَ المُشاركةِ في لِجانِ الأُجورِ. وَلَقَدْ قُمْنا بِكُلِّ هذا حَتّى تُقَرِّرَ السُّلَطُ في النّهاية وتَعْتَرِفَ بأنّنا مَوجودون، وبأنّنا قُوّة.

وَمِنْ ذَلِكَ الحِينِ فُتِحَتْ أَمامَ مُمَثِّلِينا أَبْوابُ جميعِ اللّجانِ المختصّةِ التي يَرْجِعُ إِلَيْهَا أمرُ النَّظَرِ في الشُّؤون الاجْتِمَاعِيَّةِ والاقْتِصَادِيَّةِ المتعلّقة بالعُمّال. واضْطَرَّتْ مُنَظَّمَةُ الفرعِ الجِهَوِيِّ الفِرَنْسِيِّ بتونس نَفْسُها - إِذْ أَدْرَكَتْ عُقْمَ الدِّعَايَةِ الَّتِي تقومُ بها ضِدَّنا وَعَدَمَ جَدْوَاهَا - أَنْ تَمُدَّ يدَها إِلَيْنَا إِثْرَ تقريرِ الانْسِلاخِ عنِ المُنَظَّمة الفرنسيّة المركزيّة مُعْتَنِقَةً بذلك نَفْسَ عَقيدتِنا التي طالما بالغَتْ في مُقاومَتِهَا مُقاوَمةً لاَ مَثِيلَ لها.

وَشَرَعْنا فِعْلاً في تَنْظِيمِ مُحادَثات تَهْدِفُ إلى تَوحيدِ المُنَظَّمَتَيْنِ تَوْحِيدًا نِظامِيًّا حَتّى وَصَلَتْ هذه المُحادثاتُ إلى نُقْطَةٍ لا يُمْكِنُ لِهَيْئَتِنَا العُلْيا أَنْ تَتنازَلَ فيها. وَهذه النُّقْطَةُ تتمثّلُ في أن يَقْبَلَ الاتّحادُ النّقابيّ لعملةِ القُطْرِ التّونسي (وَرِيثُ الفَرْعِ الجهويِّ بتونس) مبدأ إدارةِ التّشكيلاتِ النّقابيّة المُختلفة للمُنَظّمة المركزيّة النّقابيّة الوحيدة من طرف التّونسيّين فقط كما هو الشّأْنُ في جميع البِلادِ الأخرى، كما طلبنا أيضا اعتبارَ اللّغةِ العربيّةِ اللّغةَ الرّسْميّةَ لِلحركة

العمّالية التونسيّة، وأخيرًا الاعتراف بوجود اتحادنا العام المُقام على مبدإ الاستقلال النقابيّ مثلما أيّدهُ مؤتمرُ الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسيّ عندما قرّرَ الخروجَ من المنظّمةِ الفرنسيّة المركزيّة (س. ج. ت.)

ولمّا عُرضتْ مسألةُ انخراطنا في الجامعةِ العالميّة النقابيّة بصورةٍ حاسمةٍ كانت المحادثات بيننا وبين الاتحاد النقابيّ الذي ظلّ مترددًا قد بلغتْ هذا الحدّ.

وقد نظرتِ اللّجنةُ التنفيذيّةُ للجامعةِ النقابية العالميّة للمرّةِ الثالثةِ في مطلب انخراطنا في 5 فيفري 1946، واعتبرتْ أنّ الاتحادَ النقابيّ المنخرطَ مِن قبلُ في المنظّمةِ النقابيّة العالميّة على طريقِ المنظّمةِ المركزيّة الفرنسيّة لا يجوزُ رفضُهُ من أجلِ بروزهِ في ثوبِ منظّمة مركزيّة مستقلّة.

أمّا فيما يتعلّقُ بمطلبِ انخراطنا كاتحادٍ عامٍ تونسيّ للشغل فقد رأت اللّجنةُ التنفيذيّةُ للجامعةِ النقابيّة العالميّة إرجاءَ البتّ فيه ريثما يتمّ استنفادُ جميعِ محاولاتِ التوفيق بين وجهات نظر كلٍّ من منظّمتنا والاتحادِ النقابيّ الرّامية إلى تحقيق الوحدة.

وفي انتظارِ ذلك تدعونا الجامعةُ النقابيّةُ العالميّة للمشاركةِ في النّدوةِ النقابيّةِ العالميّة بداكارْ في غرّةِ فيفري 1947 وحضورِ المجلسِ العامّ للجامعة النقابيّة العالميّة الذي سينعقدُ في جوان 1947 ببراغ.

وبدونِ أنْ نعلّقَ على مثلِ هذا القرار، نقولُ أنّ تونسَ لم يسبقْ لها أنْ شاركتْ لحدّ الآن في أيّ منظّمةٍ نقابية أمميّة، وأنّ منظّمتها النقابيّة الوحيدة القوميّة الحقيقيّة والتي برزتْ منذُ جانفي 1946 هيَ اتحادُنا العامّ السائرُ على خطى حركةِ 1924 النقابيةِ والذي لهُ وحدَهُ على هذا الأساس أنْ يمثّلَ بحقّ وعنْ جدارةٍ البلادَ التونسيّةَ في الخارج.

وعلى هذا فنحنُ لاَ نعتبرُ أنفسنا قد خِبْنا في مَطْلَبِ انْخِراطِنَا في المنظّمةِ النّقابيّةِ. وسَنَسْتأْنِفُ مُطالَبتَنا به في الجلسةِ العامّة للجامعةِ النّقابيّةِ العالميّةِ إذْ لم تُقرّرْ اللّجْنةُ التّنفيذيّةُ في الأثْناءِ قبُولَنا. ومهْمَا يكُنْ منَ الأمْرِ فإنّنا لَنَشْعُرُ بالارْتِياحِ العَظيمِ لما حقّقناهُ لِبلادِنَا بتكْوينِ مُنَظّمةٍ جَديدةٍ بِطَبَقَتِنا العُمّاليّةِ مُبَرْهِنِينَ بذلكَ على قُدْرَةِ التّونسيِّ في التّنْظِيمِ ومُواجهةِ الواجباتِ والتّكاليفِ المُنْجَرّةِ عَنْ مُشارَكَتِهِ الفِعْليّةِ في حياةِ بلادِه.

لقد فكّرْنا مليًا في مقالٍ لِلزّعيمِ الاشْتِراكيِّ دِيرانْ أنقليفيال (Duran-Angliviel) جاءَ فيه قولُهُ باختصارٍ: «إنّهُ لا يُمْكِنُ التّفكيرُ في تَرْكِ الحُرّيّةِ لِلبلادِ التّونسيّةِ في إدارةِ شُؤونِهَا ما لَمْ تُسَيِّرْ الطّبَقَةُ العُمّاليّةُ التّونسيّةُ إدارةَ شُؤونِها بِنَفْسِهَا والدِّفاعَ عنها ضِدَّ مُسْتَثْمِريهَا.»

فالطّبَقَةُ العُمّاليّةُ التّونسيّةُ أقامتِ اليومَ أحْسَنَ بُرْهَانٍ على نُضْجِها وعلى عَزْمِهَا على الدِّفاعِ عنْ نفْسِهَا ضِدَّ مُسْتَغِلّيها. فهي تَمْلِكُ الآنَ مُنَظّمةً نقابيّةً تُديرُها بِنَفْسِها بِوثوقٍ وعَزْمٍ يُشرّفانِ الحركةَ النّقابيّةَ العالميّةَ. ومِسْيُو دِيرانْ أنقليفيال يَسْتَطيعُ حينئذٍ أنْ يَطْمَئِنَّ منْ هذه النّاحيةِ، فالطّبقةُ الشّغيلةُ التّونسيّةُ لنْ يُقْضى عليها أبدًا.

لقدْ حقّقْنا أُمْنِيَةَ محمّد علي بِأبْدَعِ طَريقةٍ أدّتْ بالمُنظّمةِ الفرنسيّةِ الجهويّةِ بتونس نفسِها آخرَ الأمْرِ إلى قبولِ وُجْهةِ نَظَرِنا واعْتِناقِ فِكْرَتِنا التي دافعْنا عنها دائمًا. وانْفِصالُها عن المنظّمة المركزيّة الفرنسيّةِ لِتَكونَ هي بِدَوْرِها مُنظّمةً نقابيّةً تونسيّةً يُعْتَبَرُ أبْهَرَ تقديرٍ لِحَرَكَتِنا. ومِنْ أجْلِ هذا اعْتَبَرْنَا هذا الحدثَ نصْرًا لِقَضِيّتِنا.

هذا وإنّ حَرَكَتنا العُمّاليّةَ لا يُمْكِنُ أنْ تَبْقى مُنكَمِشَةً داخِلَ الحُدودِ التّونسيّةِ. وانْخراطُنا في الجامعة النّقابيّة العالميّة سَيَضْمَنُ لِتونسَ مَقْعَدَها بيْنَ

الأمَمِ الأُخرَى لِلعمل على تحقيقِ الحياةِ الكريمةِ العامّةِ لِلطَّبقَةِ العُمّاليّةِ في العالم. غيرَ أنّ العملَ اليوميّ لمنظمةٍ نقابيّةٍ في النّطاقِ المَحليّ مُحتاجٌ أيضًا إلى الاعتمادِ على وَحدة عَمَلِ جَميعِ مُنظّماتِ البلاد ذات الخُطوط المشتركَة في ميادينِ الحياةِ الأخرى. وَأعني بذلك توحيدَ الحركةِ النّقابيّة بِشمال إفريقيا وهو مَشروعٌ عزيزٌ علينا طالما حَلُمْنا به، وَسَوفَ لا نألُو جُهْدًا في سَبيلِ تحقيقه. ولا مَجالَ لِلشّكِّ، يا إخواني، في أنّ حظَّ بلدان شمال إفريقيا الثّلاثةِ مُشترَكٌ وَوثيقُ الارْتِباطِ وَقضيّتُها واحدةٌ على وَجْهِ الإطْلاقِ. وَعلى هذا يَجِبُ إحْكَامُ عَقْدِ الرِّباطِ الأخويّ المَتينِ الذي يَرْبُطُ بين الطبقة العُمّاليّة في الأقطارِ الثّلاثةِ في نِطاقِ جامعةِ نقابيّةِ شمَال إفْريقيّة.

فالحركةُ النّقابيّةُ القويّةُ بَعْدُ بالجزائرِ عليها أن تنديرَ ظروفَ تكوينِها في نطاق جزائريّ صرف. أمّا في المغربِ فإنّ النّشاطَ النّقابيَّ لَمْ يُتَحْ له لحدّ الآنَ أنْ يَنْمُوَ بِصفةٍ طبيعيةٍ بِسببِ العَراقيلِ والمَنْعِ المَضروبِ على الحُرّيةِ النّقابيّة. غير أنّ هذه الحُرّيةَ هي على وَشكِ الاعترافِ بها لإخواننا بالمَغْربِ ورجاؤنا أنْ تَزْدَهِرَ الحركةُ النقابيّةُ بالمغرب على أسَاسِ الاسْتِقلال النّقابيِّ المَغْربيّ.

وهكذا يُمكِننا تَنْظيمُ جامعةٍ نقابيّةٍ شمَال إفريقيّة قادرةٍ على الدّفاعِ بِصفةٍ ناجعةٍ عن مَصالحِ الطّبقةِ العُمّاليّةِ في الأقطارِ الثّلاثةِ ذاتِ المصيرِ المُشترَك. وَسَوفَ لا نألُو جهدًا في سبيل تحقيقِ هذه الجامعة العزيزة علينا بِصفة خاصّة.

إنّ الطّبقَةَ العُمّاليّةَ بِشمال إفْريقيا المنظّمةَ في جامعةٍ نقابيّةٍ عَتيدةٍ تَستطيعُ إعْدَادَ مُسْتقبلٍ أفْضلَ بِمُساهمَتِها مُساهمةً ناجعة في إقامةِ نِظامٍ اجْتماعيٍّ يُحقّقُ حَاجيات الطّبقَة الكادحة.

وَبِقَدْرِ ما نَستطيعُ قِيادَةَ عُمّالنا في طريقِ الرّفاهيَةِ وَالرُّقيِّ، وبقدرِ ما نَفْرِضُ احترامَ حقُوقنا وَنعرفُ انْتِهاجَ وَاتّباعَ الطّريقِ الموصلةِ إلى تحقيقِ مَطامِحِ ورغَباتِ

طبقةٍ عُمّاليّةٍ شاعرةٍ بحقوقِها وواجباتِها، نكونُ جديرينَ بالثّقةِ التي منحَتْها إيانا هذه الطّبقةُ العاملة.

نحنُ نؤمنُ حقًّا بأنّنا نخدمُ قضيّةَ الحركةِ النّقابيّةِ العالميّةِ بتنظيم صُفوفِ عَمَلةِ بلادِنا تنظيمًا مُحكمًا وإقناعِهم بروحِ الكِفاحِ ليقعَ تقديرُ العملِ التّقديرَ الحق وحتى يكون له مكانتُهُ الكاملةُ في حياة المجتمع. وهكذا نُعبّرُ عن حيويّةِ طبقتنا العُمّاليةِ ونُضجِها وعن إرادتِها لأن يكون لها نَصيبُها العمليُّ الفعّالُ في الثّورةِ الاجتماعيةِ ببلادنا. ولنا اليقينُ بأنّنا نُساهم هكذا في توفيرِ السّعادةِ لشعبِنا بانسجامٍ كامل مع الطبقة العُمّاليّةِ في العالم قاطبة. وإنّ الكفاحَ الموحّدَ الذي يقوم به عُمّالُ العالَم والرّامي إلى الرّفاهةِ العامةِ وانتصارِ الطّبقة الكادحة في ميدانيْ الاجتماع والاقتصاد والهادف إلى إقرار الحرية التي ما انفكَّ أهْلُ الأرضِ يُضحّونَ في سبيلها بحياتهم، كلُّ ذلك يُمثّلُ خيْرَ ضمانٍ لديمقراطيّةٍ عالميّةٍ حقيقيّةٍ في عالَم مُبرّإٍ من بُذُورِ الحَرْب، تَسُودُهُ دائما العدالةُ الاجتماعيّةُ، ويكون فيه للعملِ حُرْمَتُهُ والحظُّ الذي يَسْتحقُّه.

وعندئذٍ يُمكن لنا أنْ ننعمَ بِسِلْمٍ نهائيّةٍ في كَنَفِ أكْمَلِ احْترامٍ للذّاتِ البشريّة، وتتوقّفُ فيها المصلحة الخاصّة أو مجموعات المصالح الخاصة على اعتبار الصّالح العامّ.